

Distr.
GENERAL

A/48/227/Add.2
15 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون
البند ٦٤ من جدول الأعمال

التحقق بجميع جوانبه، بما في ذلك دور الأمم المتحدة
في ميدان التحقق

تقرير الأمين العام

إضافة

ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات

بلجيكا

(بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)

(٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)

تعتمد مساهمة اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح في ميدان السلم، على إمكانية الحصول على ضمانات ملائمة بشأن احترامها.

ويساعد التحقق في هذا الصدد في تعزيز السلم ويقلل من مخاطر سوء الفهم ويزيد من الثقة المتبادلة في احترام الترتيبات المبرمة.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة لا يزال التحقق، مع ذلك، لا يشتمل على تدابير واضحة تساعد في بناء الثقة المتبادلة أو تسفر عن دبلوماسية وقائية. وفضلا عن ذلك فليس هناك ما يجعل التحقق مقبولا بالضرورة من جانب بعض أو كل الأطراف المتحاربة أو المشتركة في النزاع.

وقد تحدث حالات خطيرة للغاية تهدد الاستقرار في العالم أجمع أو في منطقة معينة، تبرر فرض تدابير من جانب واحد، أي دون أن يكون الطرف الذي يعتبر مسؤولاً عن هذه الحالة قد وافق عليها أو حتى دون استشارته. ولا يمكن اتخاذ قرار بفرض هذه التدابير وتحديد طابعها (العسكري أو الاقتصادي أو خلافه) وطرق تنفيذها إلا من قبل مجلس الأمن. ويحظى الطلب المتزايد لكي يقوم مجلس الأمن بفرض الاحترام الفعلي للميثاق في الحالات المذكورة آنفاً بتأييد مجموعة الدول الإثنتي عشرة.

ويعتبر التحقق والتفتيش وسيلتين ضروريتين لتطبيق "الدبلوماسية العلاجية". ومن شأن تنفيذهما بحكمة، أن يزيد من فرص السلم الدولي، وأن يقلل من حالات التوتر السائدة في منطقة الدولة التي توجه ضدها تلك التدابير.

ويمكن للتحقق من الحد من الأسلحة ونزع السلاح أن يندرج تحت عدة بنود من أنشطة الأمم المتحدة، ومنها الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والأمم المتحدة حالياً لكشف حالات التوتر أو الأزمات التي تنذر بالتطور إلى نزاع. وتعتبر هذه أحد الجوانب الأساسية للدبلوماسية الوقائية. ويساعد التحقق من تطبيق اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح في هذا الصدد في كشف النوايا العدوانية للدول.

وإذا توفرت لها امكانيات المتابعة المأمونة والمتواصلة على نحو كاف فيمكن لنظم التحقق أن تساهم أيضاً وبشكل مباشر في حالات الإنذار المبكر.

وبخلاف الانتهاك الصريح لهذه الاتفاقات، فإن المناخ الذي تنفذ فيه، واستعداد الدول لقبول أحكام الشفافية اللازمة للتحقق فيها، يمكن أن تكون مؤشرات على احتمال بروز حالة من التوتر.

ومن الضروري أيضاً، أيا كانت الترتيبات المتعلقة بهذه الاتفاقات، أن يُحظر المجتمع الدولي، وخصوصاً الأمم المتحدة، بهذه الدلائل وعلى وجه السرعة.

وعلى فرض اندلاع نزاع لم يمكن تجنبه وسعت الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار وتعزيزه، يمكن أن يلعب التحقق من اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح دوراً حاسماً في تهدئة التوتر. كما أن قبول الأطراف المتحاربة لهذه الاتفاقات، التي يمكن أن تشمل سحب بعض أنواع الأسلحة، أو إنشاء مناطق منزوعة السلاح، يتوقف إلى حد كبير، إجراءات التحقق التي تصحبها. إذ يمكن أن يتسبب الاعتقاد بنقل معلومات عسكرية إلى الطرف الآخر، بحيث يمكنه استخدامها في حالة تجدد القتال، في بروز أحد المعوقات لتنفيذ نظام التحقق. كذلك يعتبر تدخل طرف ثالث أمراً ضرورياً في المرحلة الأولى. ومن المرغوب فيه في المقابل، وجود مفتشين من الأطراف المتنازعة على المدى المتوسط، فهذا الحضور يفيد في إعادة بناء مناخ الثقة بالتدريج.

وفي النهاية يستحق التحقق من اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح، اهتماما خاصا عندما يمس الدول المجاورة لمنطقة للنزاع، لأنه يشكل أداة أساسية لمنع انتشاره.

ومن المناسب إبداء الملاحظتين التاليتين من واقع التجربة المكتسبة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا:

(أ) يجب التأكيد باستمرار على صلاحية التدابير المبرمة بشأن الشفافية والتحقق أثناء فترة الأزمات،

(ب) يمكن تحقيق الاستمرارية بين عمليات التحقق وبعثات المراقبة أو التحقيق الموفدة ضمن جهود منع النزاع.

ويمكن إعادة توجيه التدابير الأولى لتحقيق أهداف أكبر، في حدود ما تسمح به الاتفاقات التي تتعلق بها.

وفي الواقع السياسي والعسكري الفعلي، يمكن لطرق التحقق المنصوص عليها في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (التفتيش، التقييم، التنظيم الطوعي للزيارات الرامية لتهدئة المشاعر إزاء الأنشطة العسكرية، آليات الاستشارة والتعاون بشأن الأنشطة العسكرية غير العادية) أن تساهم على نحو أكبر في منع النزاعات والقضاء على الأزمات. وتجري حاليا مناقشة في فيينا، ضمن محفل التعاون الأمني في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، تنقيح وثيقة فيينا ١٩٩٢ بحيث تصبح أكثر فعالية في الظروف الراهنة. ويشتمل أحد التدابير على توحيد نظم التحقق الواردة في وثيقة فيينا ٩٢ وفي المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا. كما تجري مناقشة أيضا لإمكانية اتخاذ تدابير اقليمية وتدابير لتحقيق الاستقرار أثناء الأزمات.

ويمكن لجميع الطرق المستخدمة للتحقق من اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح، أن تطبق في أنشطة منع النزاعات وصيانة السلم. وينطبق ذلك على نحو فعال في:

(أ) حالات التفتيش الأرضي العادية والاستثنائية، بحيث يتم ذلك في مواقع محددة مسبقا أو بشأن أنشطة عسكرية، أو في كل مكان يشتبه بأن تخبأ فيه مواد عسكرية كبيرة. وقد اكتسبت الدول الأطراف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا خبرة كبيرة في مجال التفتيش الأرضي العادي والاستثنائي. ويتبين من عمليات التفتيش هذه ليس فقط فعالية تدابير التفتيش، وإنما أيضا إمكانية تحقيق

قدر كبير من الثقة. ومجموعة الدول الإثنتي عشرة على استعداد لاقتسام هذه الخبرات مع الأمم المتحدة في أنشطتها في مجال التحقق؛

(ب) طرق مراقبة الحدود، وهي مفيدة في منع ادخال معدات عسكرية داخل المنطقة المحظورة ومراقبة تخزينها في الأماكن المسموح بها؛

(ج) التفتيش الجوي ولا سيما لمراقبة تحركات القوات العسكرية. ويمكن اقتسام التجربة المكتسبة في تطبيق المعاهدة الخاصة بنظام "السماء المفتوحة" (منذ بدء سريانها) مع الأمم المتحدة، ومجموعة الإثنتي عشرة مستعدة للتعاون لتحقيق هذه الغاية. وفي مرحلة لاحقة، يمكن توقع اتخاذ تدابير للرقابة عن طريق السواتل على نحو متعدد الأطراف.

— — — — —